



الجمعية البرلمانية  
اليورومتوسطية



الجلسة العامة الرابعة  
أثينا، 28 مارس 2008

الإعلان الختامي

انعقدت الجلسة العامة الرابعة للجمعية البرلمانية اليورومتوسطية في جلسة عامة في 27 و 28 مارس 2008، بدعوة من البرلمان اليوناني وبرئاسة السيد ديميتريوس سيوفاس، رئيس البرلمان اليوناني، وبحضور ضيوف الشرف:

- سعادة رئيس حكومة الجمهورية اليونانية، السيد كوستاس كارامانليس،
- السيد خوسيه ماثويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية،
- السيد لويس مارييا دو بويغ، رئيس الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا،
- السيد ستافروس ديماس، العضو المسؤول في المفوضية الأوروبية عن شؤون البيئة،
- السيد دوسان ليسجك، نائب وزير التعليم العالي، والعلوم والتكنولوجيا في جمهورية سلوفينيا،
- السيد يانيس فاليناكيس، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية اليونان.

يعلن أعضاء الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية (مرفق لائحة المشاركين بهذا المستند) عن التزامهم الشديد بتعزيز البعد البرلماني لعملية برشلونة والسعي لتحقيق أهدافها، كما أنهم يشددون على تعهدهم بتعزيز دور الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية بصفتها مؤسسة برلمانية، وذلك في إطار عملية برشلونة التي ستساهم في إنشاء روابط تشغيلية بين الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية والشراكة اليورومتوسطية.

كذلك، يعترف هؤلاء الأعضاء بأن منطقة المتوسط كانت ولا تزال صلة وصل بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، ومهدداً للثقافات والتقاليد العالمية، ونقطة تحدد ودعوة إلى التعاون الاقتصادي والسياسي، وجسر عبور لتعزيز النشاطات التجارية ومشاريع الأعمال بين أوروبا والشرق الأوسط، وآسيا وشمال أفريقيا.

ويشدد أعضاء الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية على أنه، خلال السنوات الأربع الأولى للعمل البرلماني، تمت معالجة مواضيع مهمة بهدف خلق مبادرات على صعيد التطوير وتعزيز السلام والازدهار في المنطقة.

وتؤكد الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية على الإعلان الذي أطلقه مجلس أوروبا حول "عملية برشلونة: اتحاد البحر الأبيض المتوسط" كما تعبر عن دعمها لفكرة تطوير مبادرات لتعزيز الحوار اليورومتوسطي، وتدعو المفوضية الأوروبية إلى دعم دور الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية وإلى تضمين قاعدة قانونية ثابتة مثل البعد البرلماني الشرعي للعملية المنقحة.

وإن الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية، بموجب المحادثات وتوصيات اللجان، تشدد على النقاط التالية:

### المواضيع السياسية

تدعم بشدة عملية تعزيز المنطقة اليورومتوسطية المستندة إلى المفاهيم الديمقراطية وإلى احترام دولة القانون. وإن مثل هذه المفاهيم الراسخة قد تحمل شراكة متينة في مجالات السياسة الخارجية والأمن إلى مكافحة الإرهاب وإلى حلّ الصراع في الشرق الأوسط،

تؤكد أنها تدين الإرهاب، الذي لا يمكن تبريره، مهما كانت مظاهره وظروفه.

تعتبر مكافحة الإرهاب هدفاً مشتركاً يجب متابعته بموجب الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والقانون الإنساني الدولي، وبالتوافق مع المبادئ الديمقراطية التي يخضع لها تنظيم السلطات العامة في الدول الأعضاء في الشراكة اليورومتوسطية.

تعتبر أن تنفيذ مدونة قواعد السلوك سيكون أسهل بفضل اعتماد تعريف لـ "الإرهاب"؛ بالتالي، تأمل الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية أن تستطيع الدول الأعضاء في الشراكة اليورومتوسطية التوصل إلى موقف موحد.

تعتبر أنه بإمكان وسائل الإعلام أن تلعب دوراً أساسياً على صعيد الحماية ضد الأعمال الإرهابية، وذلك من خلال نشر قيم الديمقراطية والاعتدال عبر استخدام مختلف وسائل التواصل العصري.

تشدد على أهمية دور الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية (وهي الجمعية البرلمانية الوحيدة التي توحد كافة الأطراف المعنية في عملية السلام في الشرق الأوسط)، لاسيما:

- وجوب تعزيز قدرتها على تبني مواقف سياسية قوية بسرعة، ضد اعتداء عضو على آخر، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودولة القانون،
- وجوب تشجيع إرسال بعثات تحقيق من وفود الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية، كذلك التي يُعتبر أنه يجب إرسالها إلى قطاع غزة، وذلك بهدف دعم المواقف السياسية للجمعية وعملية السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى حل مستدام مرغوب فيه - كذلك، لا بد من التفكير في تنظيم مناقشة محددة تُعقد في جلسة عامة وتهدف إلى تطبيق عملية السلام تبعاً لمؤتمر أنابوليس.

### المواضيع الاجتماعية والاقتصادية

تؤكد على أهمية التقارب الاجتماعي والاقتصادي وكلاهما بين دول الجنوب وبين ضفتي المتوسط، وعلى أهمية الاندماج الإقليمي من أجل إنجاز أي مشروع استثمار، ومن أجل تعزيز قيمة التعاون الاقتصادي والصناعي والمؤسسي التي التزمت به ضفتي المتوسط. وتعترف الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية بضرورة إشراك عدد أكبر من دول الاتحاد الأوروبي ومن المنظمات في المسائل المرتبطة ببرنامج MEDA لاسيما في شمال أوروبا وفي أوروبا الوسطى، وبضرورة العمل ضمن الاتحاد الأوروبي، بشكل أكثر تناسقاً، على تعزيز القدرة الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة المتوسطية على صعيد الاستثمارات.

تدعو دول المنطقة اليورومتوسطية على تعزيز ظروف التبادل الحر، فيما يخص السلع والخدمات وتنقل الأشخاص على السواء، بهدف تأمين توازن أفضل على صعيد فرص العمل في ضفتي المتوسط، وخلق وظائف جديدة، ومساحات تدريب جديدة تُعنى بالشباب بشكل خاص.

تجدد طلبها بخصوص متابعة موضوع تحويل آلية تسهيل الاستثمار والشراكة اليورومتوسطية (FEMIP) إلى بنك يورومتوسطي للتنمية، كما تدعو إلى الإسراع بإنجاز الدراسات التقنية بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي لتحويل هذه الآلية إلى بنك.

### التعليم

تعترف بأن التعليم والبحث يلعبان دوراً أساسياً على صعيد التطوير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتعيد التأكيد على الهدف الكامن في توفير وصول عادل وغير مشروط إلى تعليم عالي الجودة.

تدعو إلى تطبيق الالتزامات المتعلقة بـ مجال التعاون الجامعي والعلمي، بهدف تسهيل انتقال الطلاب والعلماء من الجنوب إلى المؤسسات الأوروبية. وذلك عبر الإسراع في إطلاق المشاريع المجتمعية مثل TEMPUS و ERASMUS MUNDUS مع الدول الشريكة.

تدعو إلى بذل الجهود الحثيثة من أجل تعزيز التعاون العلمي بين دول ضفتي المتوسط، عبر إعادة توجيه برامج التعليم العالي وتعزيزها، لاسيما تلك التي تهدف إلى إنشاء تعاون مفيد بين مؤسسات التعليم والتدريب.

تعترف بالمبادرة السلوفانية الهادفة إلى إنشاء جامعة يورومتوسطية تشكل قوة محركة لتطوير شبكة بين الجامعات اليورومتوسطية. وتحث الحكومات والبرلمانات على تحديد معايير ترمي إلى خلق مساحة يورومتوسطية في مجال التعليم العالي من شأنها تأمين الالتزام بالنشاط لضفتي المتوسط.

تدعو المجلس الأوروبي والدول المتوسطية إلى اتخاذ إجراءات من أجل إنشاء توقعات خاصة بالموازنة، مما يسمح بتطور الجامعة اليورومتوسطية بصورة ملموسة.

تدعو الحكومات والبرلمانات إلى تخصيص حصة أساسية للشباب في السياسات اليورومتوسطية، وذلك عبر تدعيم الأدوات المجتمعية والمتعددة الأطراف الخاصة بالشباب، كما تدعو إلى تشجيع التبادلات على مستوى الطلاب والخبرة المهنية.

تحيي نية المغرب باستضافة الجلسة الثانية لبرلمان الشباب اليورومتوسطي، تبعاً للاجتماع الأول الذي انعقد في برلين بين 26 مايو و3 يونيو 2007، والذي سمح للشباب الوافدين من ضفتي المتوسط بمناقشة وجهات نظرهم الخاصة بالمنطقة وتوقعات تعاون مستقبلي.

### المواضيع الثقافية

تؤكد على أن الاستخدام الكبير للأدوات المعلوماتية الجديدة يشكل فرصة ممتازة للحوار واكتساب المعارف وتعليم الصغار، وإنها فرصة لا بد من الاستفادة منها في إطار احترام المفاهيم الأخلاقية الأساسية ولمصلحة عالم يتمتع بدرجة أكبر من العدالة والتضامن. ولكن، تلاحظ الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية وجود "هوة رقمية" يتوجب على الحكومات والبرلمانات معالجتها.

تتمنى أن تتمكن وسائل الإعلام من تأدية عملها بصورة كاملة بصفاتها أطراف وسيطة، وذلك عبر التركيز على قيم الشفافية والموضوعية وحرية نشر الأخبار وحرية التعبير واحترام الحضارات والخصائص، ومع إدراك دورها في المجتمع المعاصر بشكل تام.

تؤكد على أن من مسؤوليات وسائل الإعلام، أن تتجنب في إطار حرية التعبير العروض والنشرات المحرزة التي تحتوي على عناصر فاضحة قد تشجع على نزعات عنصرية وتمييزية ضمن المجتمع.

تؤكد على أنه يجب ممارسة حرية التعبير ضمن المسؤوليات واحترام حقوق الإنسان والرموز والشعائر الدينية، وبموجب الاتفاقيات الدولية والاتفاقية الأوروبية حول حقوق الإنسان والمفاهيم الأساسية للشركات اليورومتوسطية.

تدين الالتباس المنتشر بصورة كبيرة بين الإرهاب والإسلام وتأسف للإساءات وحملات القذح غير المبررة التي تُقام ضد المسلمين، ولا سيما الفيلم الذي تم إنتاجه في هولندا والذي اعتبر هجومياً بالنسبة إلى العالم الإسلامي.

ونظراً للمؤتمر اليورومتوسطي حول الثقافة (أثينا، مايو 2008)، تشدد الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية على أن نشر الثقافة ومشاركتها يلعبان دوراً أساسياً في الفهم المتبادل للأشخاص والشعوب، ويعززان الاندماج الاجتماعي في دول المنطقة اليورومتوسطية.

تؤكد على أهمية حوار مفيد بين الثقافات في المنطقة اليورومتوسطية، يضم كافة الحركات التي تدافع عن أهدافها بشكل سلمي، بهدف تعزيز الفهم المتبادل والقيم المشتركة ورؤية مقاسمة لمستقبلنا.

بهدف تعزيز قيمة أشكال صلات الوصل بين الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية ومؤسسة **آنا ليندا**، تطالب بالتفكير في إمكانية تنظيم اجتماعات بين الشبكات الأساسية لمؤسسة **آنا ليندا** وللجنة الثقافية التابعة للجمعية البرلمانية اليورومتوسطية.

تحيي قرار إعلان عام 2008 عامًا للحوار بين الثقافات، بهدف تعزيز درجة الوعي بالنسبة إلى التمييز (انتهاك الحقوق الجوهرية) الذي يؤثر على النساء والشابات، وتزويد المجتمع بمجموعة أكبر من المعلومات حول مكان ودور النساء المهاجرات، وثقافتهن وتوقعاتهن في الدول المستضيفة، كما بضرورة تشكيل نظام باتجاهين من شأنه تعزيز المعلومات ومشاركة النساء المهاجرات في الأحداث الاجتماعية الأوروبية.

### الهجرة

تحية نتائج الاجتماع الوزاري الذي تم في 19 نوفمبر 2007 في ألبوفيرا حول الهجرة، وتشدد على قيمة إطار التعاون الإقليمي، كما تؤكد على ضرورة تعزيز الإدارة المشتركة لمعدل الهجرة بهدف رفع مستوى الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالهجرة بالنسبة إلى البلدان الأم ودول العبور والدول المستضيفة، وذلك عن طريق استخدام خدمات الاتحاد لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

تذكر بالخسائر التي طرأت في منطقة المتوسط، والتي طالت مهاجرين غير شرعيين وأشخاص باحثين عن ملجأ خلال رحلاتهم الصعبة باتجاه بلد الوجهة، وتؤكد في هذا السياق على ضرورة حماية هؤلاء الأشخاص.

تؤكد على العلاقة بين هجرة العاملين والتطوير وأهمية الشراكات بين الحكومات، والسلطات المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني ورابطات المهاجرين، مما يحدد السياسات الفعالة للتطوير.

تدعو بشكل خاص الحكومات والبرلمانات إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء استناداً إلى روح إعلان برشلونة، بهدف جمع الموارد الضرورية لتطوير سياسات اجتماعية فعالة والحملات الإعلامية الواسعة، لتجنب أي شكل من أشكال التمييز يعتمد على المصدر الجغرافي للمهاجرين، وذلك عبر اتخاذ تدابير لإنشاء نظام أسهل لإدارة الهجرة القانونية بطريقة تضمن النقل التام لحقوق التقاعد في الدول المستضيفة وفي البلدان الأم على السواء.

تلاحظ أن النساء المهاجرات يواجهن، كقاعدة عامة، مشاكل هامة خاصة بالاندماج، لا سيما على صعيد الفقر، والاستبعاد الاجتماعي، والاندواء، والاستفادة المحدودة من الخدمات العامة والاجتماعية ومن خدمات الصحة، وصعوبة الوصول إلى سوق العمل، وذلك مع معدلات عمالة متدنية، ومعدلات بطالة عالية، ووظائف مؤقتة أو بدخل قليل؛ وإنها ووظائف غالباً ما تغيب عنها التغطية الاجتماعية والمالية، وتدرج في خانة قطاعات الاقتصاد "الرمادي" والعمل غير المصرح به. وتعرف هذه الشريحة من النساء عوائق المهارات اللغوية المحدودة، ومعدلات المشاركة الضعيفة في التعليم المدرسي الابتدائي والثانوي والعالي خاصة، والمشاركة المحدودة في الحياة الاجتماعية والسياسية والنقابية والثقافية للدولة المضيفة، وجهل لغة هذه الدولة وقانونها وثقافتها.

تؤكد على ضرورة إعلام النساء المهاجرات بحقوقهن، بحيث يتمكن من الاستفادة منها بشكل كامل ومن المشاركة بشكل نشط في مجتمع الدولة المضيفة.

تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة إلى ضمان حصول النساء المهاجرات على وضع قانوني ومهني ثابت في الدول المضيفة، وعدم تعرضهن للتمييز العائد إلى الجنس أو الأصل، بموجب "تشريعات الاتحاد الأوروبي"، وذلك من خلال اتفاقيات عمل ثنائية متعلقة برعايا الدول الأخرى، أو من خلال وسائل أخرى.

### حقوق المرأة

تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة بإلحاح إلى الحرص على إمكانية فرض عقوبات رادعة وفعالة بموجب قانونها الجنائي، في حال لم تكن قد فعلت هذا من قبل، وذلك في ما يخص كافة أشكال العنف التي تمارس ضد النساء والأطفال، لا سيما في حالات الزواج القسري وجرائم الشرف وقطع الأعضاء التناسلية، كما تدعو إلى تعزيز توعية الشرطة والسلطات القانونية بالنسبة إلى هذه المسائل.

تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة إلى تقليص الهوة بشكل أكبر بين مختلف مستويات تدريب العلماء الذكور والإناث، وإلى تعزيز تساوي الفرص في المجال الجامعي.

## الطاقة والبيئة

استناداً إلى المناقشات التي تمت خلال اجتماعات اللجان، وإلى النقاش الذي جرى في جلسة عامة حول مسألة "الطاقة والبيئة: توقعات للتعاون اليورومتوسطي"، إن الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية:

تعبّر عن قلقها حيال المستويات الحالية العالية لتلوث البحر والهواء والأرض وباطن الأرض، وللتلوث المفرط للموارد الطبيعية؛ كما أنها، مظهرة مخاوف متعلقة بالتطوير الفوضوي للمناطق الساحلية، والتوسع المفرط لتربية المائيات، وظهور الأنواع الغريبة والدخيلة، وازدياد الحركة البحرية، وتدهور المناظر الطبيعية، ونقص التنوع البيولوجي والتصحر والتآكل الساحلي، تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى استخدام برامج الدعم الثنائية لديها من أجل دعم مبادرة "رؤية العام 2020"، وهي مقتنعة بأنه يجب أن يتم تنفيذ كل مبادرة بالتوافق مع عملية برشلونة، وتدعو في هذا الإطار إلى تعاون يوروميدي، حتى تصبح مكافحة تدهور حالة البحر المتوسط أولوية.

تنوي متابعة دراسة هذه المسائل عبر تحويل التقرير الخاص بـ "رؤية العام 2020 للبحر المتوسط" إلى تقرير أكثر تفصيلاً وشمولية حول التغير المناخي في البحر المتوسط، من شأنه التركيز على التهديدات والفرص الخاصة بالمتوسط.

تؤكد على العلاقة الوثيقة بين التصحر والهجرة القسرية، كما يظهره العدد المتزايد من أولئك الذين يُطلق عليهم اسم "اللاجئين البيئيين"؛ وتتطلب هذه الظاهرة جهوداً مشتركة من أجل تطوير برامج تعاون فعالة على صعيد مكافحة التصحر، تهدف إلى دعم النشاطات المحلية الريفية، كما أنها تتطلب اتخاذ تدابير ترمي إلى الإدارة المستدامة للموارد المائية الضرورية للمراكز العمرانية.

تدعو المنتديات الدولية الهامة إلى التأكيد بصورة رسمية على أن الوصول إلى قدر كافٍ من الماء لضمان الحياة والصحة يشكل حقاً إنسانياً أساسياً غير قابل للتصرف، وذلك مع العمل على تعزيز اعتماد آليات والتزامات تسمح بالتمتع الكامل بحق الحصول على المياه، وتذكر بالقيمة الجوهرية للمياه بحسب ما تعترف به ثقافات المنطقة المتوسطية، وبضرورة التوفيق بين التطوير والمحافظة على التراث الثقافي بهدف ضمان فعالية مشاريع إدارة المياه وملاءمتها لحاجات الشعوب.

تعيد التأكيد على التزامها الخاص بتطوير مستدام ودعمها للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي ولبروتوكول كيوتو،

تحيي استنتاجات مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي الذي تم في بالي (بين 3 و 14 ديسمبر 2007)، والتي تشمل الاتفاق المبدئي حول هدف 2050 المتعلق بخفض الانبعاثات، واتفاق التفاوض على نص ملزم في العام 2009، واتفاق دعم الدول النامية على صعيد التخفيض والتأقلم.

معترفةً بأهمية تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين شركاء اليورومتوسط، وضرورة تطوير سوق إقليمي للطاقة، تدعم الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية الاقتراح اليوناني الخاص بإنشاء مجتمع متوسطي للطاقة شبيه بمجتمع الطاقة الذي تم إنشاؤه في دول جنوب شرق الاتحاد الأوروبي.

سيساهم مجتمع الطاقة اليورومتوسطي بشكل قاطع في:

- تأمين الإمداد بالطاقة فيما يخص الدول المعنية، وذلك من خلال تنويع مصادر الطاقة فيها،
- جذب استثمارات خاصة بالطاقة على نطاق واسع ضمن منطقة المتوسط الموسعة،
- تعزيز التنافس في قطاع الطاقة،
- حماية البيئة عبر تأمين استخدام مصادر متجددة واعتماد تدابير تهدف إلى الاقتصاد في استخدام الطاقة،

وذلك مع الأخذ في الاعتبار الحاجات المتزايدة للمنطقة.

وإن الجمعية التي تدرك أن الردّ الفعال لا بد أن يستند إلى فهم مشترك لهدف موحد، وإلى اتفاق يتعلّق بإطار العمل، تدعو بإلحاح كافة الدول الأعضاء إلى العمل سوياً في روح من التعاون، عبر مشاركة تقيّياتها وخبراتها الفنية، و عبر تطوير تعاونها.

إن الجمعية، مع إدراكها بأن الاستفادة من مستوى معيشة لائق يشكل حقاً إنسانياً عالمياً، تلاحظ أن الوصول إلى الطاقة لا يزال موزعاً بشكل غير عادل أو مرفوض في منطقتنا كما في العديد من مناطق العالم.

توصي الحكومات اليورومتوسطية بدعم مبادرة الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية الهادفة إلى إعلان وصول كل إنسان إلى الطاقة المستدامة حقاً إنسانياً بامتياز.

طالبت الجمعية رئيسها بنقل هذا الإعلان إلى رؤساء برلمانات وحكومات الدول الأعضاء المشاركة في عملية برشلونة، وإلى كافة المنظمات المشاركة.

\*\*\*